مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9605

الثلاثاء، 16 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيد دو بونو سانت كاسيا	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تريتياكوف
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بنجامع
	جمهورية كوريا	السيد هونوو تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2024/301)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2024/301)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/301، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيد باثيلي والسفير كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باثيلي.

السيد باثيلي (*تكلم بالإنكليزية*): منذ أن دعوت أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين الخمسة إلى إجراء حوار لحل جميع المسائل المتنازع عليها المتعلقة بالقوانين الانتخابية وتشكيل حكومة موحدة، صعدت من انخراطي معهم واقترحت طرقا لمعالجة شواغلهم مع الحفاظ على نزاهة مبادرة الحوار التي اقترحتها أصلا. وللأسف، قوبلت محاولاتي لمعالجة شواغلهم بمقاومة عنيدة وتوقعات غير معقولة وعدم اكتراث بمصالح الشعب الليبي. ويحفز مواقفهم المتخندقة المشهد الإقليمي والعالمي المنقسم الذي يديم الوضع الراهن، ما قد يعرض ليبيا والمنطقة لمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وقد واجهت الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للمساعدة في حل الأزمة السياسية في ليبيا من خلال الانتخابات، منذ نهاية عام 2022، مقاومة وطنية وإقليمية، كاشفة عن تحد متعمد للانخراط بشكل جدي وتصميم عنيد على تأجيل الانتخابات بشكل مستمر. وفي تلك البيئة من المواقف المتخندقة والتعقيدات الإقليمية والعالمية، أصبحت التحديات التي تواجه الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا واضحة بشكل متزايد، وقد سعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى الحفاظ على حيادها ونزاهتها.

وعلى الرغم من انخراطنا المستمر والمكثف مع الجهات المؤسسية الفاعلة الرئيسية، فإن مواقفها المتشبثة أعاقت إلى حد كبير الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام. وقد رشح السيد محمد تكالة ورئيس الوزراء الدبيبة ممثليهما للحوار المقترح، لكن كلاهما وضع شروطا مسبقة تتطلب إعادة فتح القوانين الانتخابية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بعد ثمانية أشهر من المفاوضات من قبل اللجنة المشتركة 6+6 التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ونشرها رئيس مجلس النواب في الجريدة الرسمية. ويطالب السيد تكالة والسيد الدبيبة أيضا باعتماد دستور جديد كشرط مسبق للعملية الانتخابية. ويواصل السيد عقيلة صالح وضع تشكيل حكومة جديدة من قبل مجلس النواب كأولوية له، بحجة أنه الهيئة التشريعية الرئيسية التي تتمتع بأكبر قدر من الشرعية مقارنة بالمؤسسات الليبية الأخرى. ولكن، يشير ليبيون آخرون إلى أن مجلس النواب انتخب في عام 2014، أي قبل 10 سنوات، وبالتالي فقد انقضت فترة ولايته، وكذلك تلك الخاصة بالمؤسسات المؤقتة الأخرى القائمة. وقد جعل الجنرال حفتر مشاركته في الحكومة المدعومة من مجلس النواب بقيادة أسامة حماد مشروطة بدعوته أو بسحب دعوة السيد الدبيبة – وذلك يعني استبعاد الحكومتين كلتيهما.

وفي الواقع، إن الجيش الوطني الليبي هو بلا منازع سلطة صنع القرار في المسائل السياسية والعسكرية والأمنية في شرق وجنوب ليبيا، وحكومة حماد هي جناحها التنفيذي. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تتعاون مع الحكومة المدعومة من مجلس النواب، لا سيما في المسائل المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وإعادة إعمار درنة، فإن الإدارة ليست

في حد ذاتها واحدة من المؤسسات الرئيسية التي يلزم قبولها للتوصل إلى تسوية سياسية للتمكين من إجراء الانتخابات. إن منح مقعد منفصل حول الطاولة للحكومة المدعومة من مجلس النواب من شأنه أن يضفي طابعا رسميا على الانقسامات في ليبيا.

وأما حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت نتيجة لعملية يسرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أعقاب توافق الآراء الدولي في برلين في عام 2021، فقد رسخت نفسها بكونها طرفا فاعلا رئيسيا في غرب ليبيا مع أنها تواجه تحديا متزايدا من القوى المتنافسة المتنامية. إن توسيع دور الحكومة بما يتجاوز الوعد بإجراء الانتخابات كشف حدود هذا الدور ودفع معارضيها إلى التشكيك في شرعيتها. ومع ذلك، فإنها تبقى حكومة ليبيا المعترف بها دوليا في المرحلة الانتقالية الحالية.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يستند اختيار الأطراف الخمسة إلى تقييم موضوعي للمشهد الليبي. ويعبر عن إدراك للواقع الجغرافي والجيوسياسي على حد سواء ويعكس التشكيل الحالي للقوى في الميدان. ويصب التنافس بين تلك الأطراف الفاعلة الخمسة الرئيسية في صميم مشكلة ليبيا فيما يمثل مقترح الحوار طريقة متوازنة من أجل التوصل إلى حل شامل. بيد أن التعقيدات تفاقمت بسبب توافق ظاهر بين رئيس المجلس الرئاسي، السيد محمد يونس المنفي، ورئيس مجلس النواب، السيد صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، السيد تكالة، وفقا لبيان مشترك صدر عقب اجتماع ثلاثي عُقد في القاهرة في 10 آذار/مارس لم تكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا طرفا فيه. وكشفت مناقشاتي اللاحقة مع القادة الذين شاركوا في اجتماع القاهرة عن تفسيرات مختلفة له وغيابا في تفاصيل النتائج التي تمخض عنها. ولم يُعرب أيضا القادة الليبيون الذين لم يشاركوا في الاجتماع عن تأييدهم. وتتسبب المبادرات الانفرادية والموازية وغير المنسقة في تعقيدات لا داعي لها وفي تكريس الوضع الراهن. إن وحدة المجتمع الدولي في إطار الدور التنظيمي للأمم المتحدة أساسية لحل الأزمة في ليبيا.

وتتناقض الشروط المسبقة التي وضعها القادة الليبيون مع نيتهم المعلنة لإيجاد حل للنزاع يقوده الليبيون ويملكون زمامه. ولم يظهروا حتى الآن حسن نيتهم. وتتزايد المخاوف المتعلقة بتضاؤل التوافق الدولي بشأن ليبيا لدى عامة الناس حيث أصبح بلدهم ساحة يحتدم فيها التنافس بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بناء على المصالح الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية والتنافس الذي يتجاوز حدود ليبيا ويتعلق بجوارها. وأصبح التوصل إلى حل أبعد منالا بسبب التكالب المتجدد بين الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية على ليبيا وموقعها ومواردها الهائلة.

وفي سياق توسيع نطاق الاتصالات، سافرتُ في 4 آذار/مارس إلى بني وليد في أول زيارة يقوم بها ممثل خاص للأمين العام منذ عام 2012، وكذلك إلى ترهونة في 4 نيسان/أبريل وجادو في 8 نيسان/أبريل حيث تواصلت مع المجتمعات المحلية وزعماء القبائل والناشطين السياسيين في تلك المدن الغربية المهمشة. والتقيت في طرابلس بعدة وفود تمثل الجنوب نظرا للصعوبات التاريخية التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والإدماج الاقتصادي وتوفير الخدمات. واستمعت في تلك الاجتماعات إلى الشواغل المتعلقة بالإقصاء السياسي والاستبعاد الاقتصادي والظلم الاجتماعي ومحنة السجناء السياسيين والتطلع إلى المساواة في الحقوق. وشددتُ أيضا على أهمية المصالحة الوطنية الحقيقية القائمة على إحقاق الحقوق من أجل نجاح العملية السياسية وحثثت السكان المحليين على زيادة نشاطهم السياسي من خلال ممثليهم لممارسة الضغط الاجتماعي اللازم لدعم الانتخابات. وتحقيقا للهدف ذاته، شجعتُ أيضا المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على المضي قدما في إجراء الانتخابات البلدية التي لا تزال تواجه عراقيل جراء عدم كفاية الدعم الحكومي لتلك العملية الحاسمة. وأناشد مرة أخرى حكومة الوحدة الوطنية تخصيص أموال للانتخابات في جميع مجالس البلديات التي انتهت ولايتها أو تنتهي في عام 2024.

ويعاني الوضع الاقتصادي في ليبيا من ضغوط شديدة وسط تحذيرات مصرف ليبيا المركزي من أزمة سيولة وشيكة. إن الرسوم الإضافية المؤقتة التي تصل إلى 27 في المائة المفروضة على السعر الرسمي لصرف العملات الأجنبية التي وافق عليها السيد صالح في

14 آذار/مارس، إلى جانب انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية المحلية وتقييد الوصول إلى العملات الأجنبية، قد أججت بشكل ملحوظ الغضب العام مع تزايد المخاوف بشأن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية. ومن الضروري أن تعالج السلطات الليبية الأعراض والأسباب الجذرية على السواء للممارسات الاقتصادية والمالية الضارة المستمرة التي تؤثر على البلد بأكمله ورفاهية عامة الناس مع تمكين أصحاب المصلحة الليبيين من الحفاظ على الوضع الراهن. لذلك، أحث السلطات الليبية على الاتفاق على ميزانية وطنية بدون تأخير ومعالجة أوجه القصور الكبيرة في إدارة موارد الدولة على نحو شفاف وعادل وخاضع للمساءلة لصالح جميع الليبيين، بما في ذلك في المناطق المهمشة من البلد. وسأتشاور مع الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل الاقتصادية لتحديد السبل الممكنة لتقديم أفضل دعم بالنظر إلى الطابع الملح للحالة.

وقد أكد احتفال العالم في 8 آذار/مارس باليوم الدولي للمرأة على ضرورة إعطاء الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا. وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للمرأة للمساهمة في الاقتصاد الليبي، إلا أن هناك العديد من الحواجز الهيكلية التي تعيق مشاركتها. وأدعو على وجه الاستعجال إلى تكثيف الجهود لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وضمان أن تتمكن النساء والشباب على حد سواء من المساهمة في ازدهار البلد.

ويمثل البعد الاقتصادي للتحالفات المتغيرة بين الجهات الفاعلة المؤسسية والسياسية والأمنية اتجاها مثيرا للقلق مع تزايد احتمال تقويض السلام والاستقرار. وكان هذا الاتجاه واضحا بشكل خاص في غرب ليبيا، ولا سيما في مدن طرابلس ومصراتة والزاوية. وإزاء هذه الخلفية، فإن وجود جهات فاعلة مسلحة وأسلحة ثقيلة في العاصمة الليبية يثير قلقا بالغا لأنه يشكل تهديدا كبيرا لسلامة السكان المدنيين. وأحث جميع أصحاب المصلحة على السعي إلى إيجاد حل سلمي للتوترات المتزايدة وتجنب أي تصعيد آخر.

وإضافة إلى مدينة الزاوية، حيث لا تزال الحالة متقلبة، فقد تصاعدت حدة التوترات يوم 18 آذار/مارس بين عناصر مسلحة من زوارة وأجهزة أمنية تابعة لوزارة الداخلية بشأن السيطرة على معبر رأس الجدير الحدودي مع تونس. وفي حين أن تأكيد الحكومة لسيطرتها على الحدود الليبية أمر مشروع، إلا أن الحوار مع المجتمعات المحلية ضروري لمعالجة شواغلها وتحاشي أي تصورات بأنها تسعى إلى تحقيق مصالح فئوية.

وعلاوة على ذلك، يشكل الاستمرار في عسكرة جهات فاعلة مسلحة في جميع تلك المناطق والمناورات العسكرية التي تشارك فيها القوات المسلحة الليبية بالقرب من خط وقف إطلاق النار شرق سرت خطرا على اتفاق وقف إطلاق النار. ومن شأن أي تصعيد للتوترات في ليبيا أن يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار – ليس في تشاد وجمهورية النيجر والسودان فحسب، بل أيضا في منطقة الساحل عموما.

ولم يُسجل أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار على الرغم من هذه الاتجاهات المثيرة للقلق على الصعيد المحلي. بيد أن الجمود السياسي وغياب الاستقرار في بلدان الجوار جنوب ليبيا التي ينحدر منها العديد من المقاتلين الأجانب والمرتزقة يعرقلان التقدم في تنفيذ أحكامه المعلقة، ولا سيما تلك المتعلقة بانسحاب المقاتلين والقوات الأجنبية والمرتزقة.

وتعزز البعثة التنسيق مع اللجان الفرعية للرصد ولجان الاتصال التابعة لليبيا وتشاد والنيجر والسودان بناء على طلب اللجنة العسكرية المشتركة (5+5). ومن المتوقع أن يُطلق في أيار/مايو برنامج تدريبي مشترك مع هذه الكيانات من أجل النهوض بالقدرات وتعزيز الثقة وتنسيق عملية الانسحاب. ولا تزال الحالة في منطقة الساحل تثير بالغ القلق فيما يتعلق بذلك المشروع.

يساورني بالغ القلق إزاء تزايد عمليات الاختطاف والاختفاء والاعتقالات التعسفية في ليبيا التي ترتكبها قوات الأمن مع الإفلات من العقاب في المناطق الشرقية والجنوبية والغربية. وتقوض هذه الأفعال الحريات الأساسية وتبث الخوف بين المواطنين. وبما أن الإصلاحات التشريعية لحماية حيز مدني للمواطنين بالغة الأهمية، فإنني أحث السلطات الليبية على مواصلة دعم مبادرة المقرر الخاص المعني

بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات للوفاء بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

كما أن الوضع المزري للمهاجرين واللاجئين في ليبيا يثير قلقي البالغ، حيث أنهم يتعرضون لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية في كل مراحل عملية الهجرة. واكتشاف مقابر جماعية في جنوب غرب ليبيا، في 22 آذار/مارس، والعثور على جثث 65 مهاجراً لقوا حتفهم أثناء تهريبهم عبر الصحراء أمرٌ مؤلم للغاية. وبينما نحيط علما بالتحقيق الذي أجرته السلطات الليبية في وفاتهم، أحث على تعزيز التعاون الإقليمي لضمان حماية المهاجرين.

وقد كشفت التقارير الأخيرة الواردة من مدينة سبها عن معاملة صادمة للمهاجرين أثناء الاحتجاز التعسفي، ما يؤكد على ضرورة اتخاذ السلطات الليبية إجراءات لتخفيف المعاناة الإنسانية. وأرحب بالاجتماع رفيع المستوى الأخير لفرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، المعقود في طرابلس مع الوزراء المعنيين، والذي سلط الضوء على تحديات ملف الهجرة في ليبيا.

بعد اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في برازافيل ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي تلاه، تم الاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في سرت في 28 نيسان/أبريل. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن المؤتمر قد تأجل. فقد ظهرت انقسامات بين القادة الليبيين مرة أخرى بشأن هذا الملف بالغ الأهمية. وستواصل البعثة دعم عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد موعد جديد للمؤتمر ومكان له وجدول أعماله وغير ذلك من الاستعدادات اللازمة لعقد هذا المؤتمر بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

إنه لأمر محبط ويثير شعورا عميقا بخيبة الأمل أن نرى أفرادا في مواقع السلطة يضعون مصالحهم الشخصية فوق احتياجات بلدهم. وينتظر الليبيون من ذوي النية الحسنة في جميع أنحاء البلد، من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال والمجموعات العسكرية والأمنية فضلاً عن مكونات المجتمع الأخرى، بفارغ الصبر كسر حالة الجمود الراهنة وإنقاذ بلدهم من ديناميات الفوضى والفشل. ويجب أن يتوقف التصميم الأناني للقادة الحاليين على الحفاظ على الوضع الراهن من خلال تكتيكات المماطلة والمناورات على حساب الشعب الليبي. ويجب على القادة الليبيين التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على المفاوضات والتسوية. ولا يمكننا أن نسمح للمصالح الضيقة لقلة قليلة أن تطغى على تطلعات 2.8 مليون ناخب ليبي مسجل. وأدعو المجلس إلى تحقيق حلمهم المشروع.

ولذلك، يجب على أعضاء مجلس الأمن تحمل مسؤوليتهم قولا وفعلا، بشكل فردي وجماعي، من خلال إظهار الوحدة لإجبار أصحاب المصلحة الليبيين والإقليميين على دعم بعثة الأمم المتحدة في جهودها لاستعادة الوحدة والشرعية للمؤسسات الليبية من خلال حوار سياسي. ويظل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا شرطاً لا غنى عنه لاستقرار منطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقا. وأصبح الالتزام المتجدد والمنسق من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أمراً ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير يامازاكي.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011)، المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا لمجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 15 نيسان/أبريل 2024، وهي الفترة التي أصدرت فيها اللجنة بيانا صحفيا بشأن المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 2 شباط/فبراير واضطلعت بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة، بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة تقريرا جديدا وتقريرا لاحقا عن عمليات تفتيش السفن التي تنفذها عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

وواصلت اللجنة أيضًا نظرها في التقرير المتعلق بتفتيش السفينة الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن آراء مختلفة فيما يتعلق بهذه المسألة. وتلقت اللجنة طلبين للاستثناء من حظر توريد الأسلحة وطلبًا واحدًا لتوضيح استثناء سبقت الموافقة عليه. وتلقت اللجنة رسائل من فريق الخبراء تتضمن إسهاماتهم التقنية بشأن طلبين من تلك الطلبات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحاطت اللجنة علما بالرسالة الواردة من ليبيا والتي تحيل بها القائمة المستكملة للمفوضين بالتوقيع على شهادات المستعمل النهائي ونسخة نموذجية من توقيعاتهم.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة خمس رسائل، ولم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بخمسة إخطارات تستند إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، قدمتها المملكة المتحدة والبحرين ولكسمبرغ، على التوالي. وتلقت اللجنة إخطارا من البحرين يستند إلى الفقرة 21 من القرار 1970 (2011)، وهو قيد النظر حاليا. وقدم فريق الخبراء أيضا إسهاماته التقنية بشأن ذلك الطلب.

وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة أربع رسائل من ليبيا بشأن جوانب معينة من تجميد الأصول، تضمنت إحداها تحديثاً لاستراتيجية التحول في المؤسسة الليبية للاستثمار. أما الرسائل الأخرى فتتعلق بإدارة بعض أصول المؤسسة الليبية للاستثمار، بما في ذلك خطة الاستثمار قصيرة الأجل للمؤسسة من أجل الحفاظ على قيمة بعض الأصول السائلة للمؤسسة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير يامازاكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسفير يامازاكي على إحاطتيهما اليوم.

إن المأزق السياسي في ليبيا غير محتمل. والاشتباكات الأخيرة عند معبر رأس جدير الحدودي تذكير بهشاشة المشهد الأمني في ليبيا والتأثير المدمر الذي يمكن أن يحدثه أي تصعيد على الليبيين العاديين.

وفي ذلك السياق، أود أن أدلي بثلاث نقاط هذا الصباح.

أولا، إن السبيل المستدام الوحيد لتحسين الحالة الأمنية هو من خلال عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة ومن خلال التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى قادة ليبيا إلى العمل مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشكل بنّاء وبلا شروط مسبقة لحل المسائل المعلقة التي تؤخر الانتخابات. ونؤيد دعوة الممثل الخاص للأمين العام باتيلي المجلس والمجتمع الدولي إلى الاتحاد في دعم عملية الأمم المتحدة.

وستكون انتخابات المجالس البلدية خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، حيث ستمنح الليبيين صوتا في اختيار قياداتهم. وأحث قادة ليبيا على توفير التمويل للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وكفالة الضمانات الأمنية اللازمة لإجراء تلك الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، إن الجمود السياسي يترك ليبيا عرضة للتأثيرات أو، كما قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باتيلي، للتنافس الشرس بين الجهات الفاعلة الخارجية التي تسعى للسيطرة على أمن البلد واقتصاده، مما يهدد بمزيد من عدم الاستقرار، بما في ذلك في منطقة الساحل. وتساهم الانتهاكات الصارخة والخبيثة لحظر توريد الأسلحة في ذلك، ونشير إلى التقارير التي تفيد بنقل سفن كبيرة تابعة لسلاح البحرية الروسي إمدادات عسكرية إلى الجيش الوطني الليبي يومي 8 و 14 نيسان/أبريل.

وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باتيلي، فإن الجمود السياسي يفاقم أيضاً من التحديات التي تواجه المجتمع المدني وحرية التعبير والمرأة. ويجري تقويض القيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ثالثا، بعد مرور سبعة أشهر على فيضانات أيلول/سبتمبر، لا يزال يجري تسييس جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في درنة والمناطق المتضررة الأخرى. فالمؤسسات الدولية مستبعدة وإمكانية الوصول مقيدة. وما زلنا نحث السلطات الليبية على الاتفاق على نموذج شفاف للتعافي وإعادة الإعمار ونوصي السلطات بالاستفادة من الخبرة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مساعدة الليبيين الذين ما زالوا يعانون.

في الختام، يتوقف ازدهار ليبيا في المستقبل على وجود بلد موحد ومستقر سياسيا لديه مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الشركاء ودعم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتحقيق ذلك الهدف. وأدعو مرة أخرى قادة ليبيا إلى العمل بصورة بناءة مع الممثل الخاص للأمين العام والوفاء بمسؤولياتهم تجاه الشعب الليبي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته اليوم. وندعم جهوده المستمرة. كما أشكر السفير يامازاكي على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بالسفير الليبي في القاعة.

أولا، تعرب سلوفينيا عن أسفها لأنه لم يُحرز سوى تقدم محدود على المسار السياسي منذ آخر اجتماع لنا في المجلس لمناقشة هذه الحالة (انظر S/PV.9549). ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار الانقسامات وعدم الاستقرار. وينبغي ألا يصبح عدم الاستقرار هو القاعدة أو الوضع الراهن. ويساورنا القلق أيضا إزاء الانطباعات السائدة في أوساط السكان بشأن ضعف الإجماع الدولي، كما ذكر الممثل الخاص للتو.

إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال مسار سياسي. ويريد الشعب الليبي أن يختار قياداته من خلال عملية ديمقراطية، وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة مسؤولية إظهار الإرادة السياسية المطلوبة للانخراط بحسن نية ودون شروط مسبقة في جهود الأمم المتحدة والتحرك بسرعة نحو إجراء الانتخابات. وندعو جميع القادة الرئيسيين إلى تسمية ممثليهم للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للممثل الخاص دون مزيد من التأخير. ونكرر التزامنا بوحدة ليبيا وبالعملية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتمثل أحد العناصر الحاسمة في العملية الديمقراطية في ليبيا في إجراء الانتخابات على المستوى المحلي. ونرحب ترحيبا حارا بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن نيتها تنظيم انتخابات المجالس البلدية في جميع أنحاء ليبيا هذا العام. وينبغي ألا تكون هناك عوائق أمام إجراء الانتخابات. وندعو السلطات الليبية إلى بذل كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة وأمان في عام 2024، على النحو المتوخى. ويشمل ذلك صرف التمويل اللازم.

ثانياً، نعلم جيداً أن ما يحدث في ليبيا يؤثر على المنطقة، وما يحدث في المنطقة يؤثر على ليبيا. وليس لدينا شك في أن المنطقة تواجه العديد من التحديات الكبيرة. وينبغي أن يكون ذلك ملهما للجميع للسعي من أجل إحراز تقدم في العمليات السياسية.

وتشكل عودة عدة مئات من المقاتلين من تشاد إلى وطنهم مؤخرا تطورا إيجابيا. ومع ذلك، لا تزال الأزمات في دول الجوار الليبي تؤثر على التقدم المحرز في مختلف المسارات، بما في ذلك الأمن. ونذكر بضرورة انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

ثالثاً، نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الحقيقي بين الجهات الفاعلة الليبية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ولكننا نلاحظ بقلق تحذير الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بتحول ليبيا إلى ساحة للخصومات.

وينبغي تسخير جهود المجتمع الدولي بشكل كامل لتحقيق الانتقال السياسي في ليبيا. كما نشدد على أن هذه الجهود ينبغي أن تكون موحدة ومكملة تماماً لعملية الأمم المتحدة.

وأود أن أدلي بنقطة أخيرة. أود أن أشير إلى أننا شعرنا بالأسى الشديد عندما علمنا باكتشاف مقبرة جماعية تضم جثث 65 مهاجرا

في جنوب غرب ليبيا الشهر الماضي. فلا تزال شبكات الاتجار بالبشر تستغل الفئات الأكثر ضعفاً، ولا بد لنا من بذل جهود جماعية لمكافحة ذلك.

ونرحب بالتزام السلطات الليبية بالتحقيق في هذا الحادث المروع، الذي يجب كفالة المساءلة عنه. وندعو إلى إجراء تحقيقات وافية في جميع حوادث سوء السلوك وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها ضد المهاجرين، بمن فيهم المحتجزون في مراكز الاحتجاز الليبية. ويجب أن تتاح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئات الأمم المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى هذه المرافق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كم، سيدتي الرئيسية، وأشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته الواقعيةوعلى جهوده المستمرة لدعم الشعب الليبي في النهوض باستقرار ليبيا وأمنها وسيادتها في المستقبل. وأود أيضا أن أشكر السفير يامازاكي على إحاطته بشأن آخر المستجدات عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ونرحب بتعيين ستيفاني كوري مؤخراً نائبة للممثل الخاص للأمين العام ونأمل أن تتمكن من تجلب زخماً إيجابياً وثروة من الخبرة للمسارات الاقتصادي والأمني والسياسي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لا يزال عدم الاستقرار المتزايد الذي تجلى في انخفاض قيمة الدينار الليبي مؤخراً يؤجج الانقسامات السياسية العميقة في البلد. ولضمان توفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي وإرساء نظام عادل وشفاف لإدارة وتوزيع الإيرادات، من الأهمية بمكان أن تعد ليبيا ميزانية موحدة وأن تتخذ خطوات لتحقيق استقرار العملة.

وعلى المسار الأمني، نشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ونحث القوات الليبية في غرب البلد وشرقه على زيادة جهودها التنسيقية، التي يمكن أن تساعد على الحد من الجريمة في الجنوب وعلى تأمين حدود ليبيا. ويعد إحراز تقدم في توحيد الجيش أمراً أساسياً لإعادة تأكيد السيادة الليبية والحيلولة دون تورط ليبيا في نزاع إقليمي. ونراقب عن كثب الحالة في كل من النيجر وتشاد والسودان ومالي، بما في ذلك تنقل المقاتلين الأجانب وتفشي الاتجار بالأسلحة، وما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار في ليبيا. وأظهر البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في شباط/فبراير (SC/15603) وحدة الهدف في الدعوة إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا بدون تأخير. ولا يزال القلق يساورنا بشكل خاص إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها مجموعة فاغنر التي تدعمها روسيا، وهي تنظيم إجرامي عبر الحدود الوطنية لا يولي أي اعتبار لسيادة ليبيا أو سيادة جيرانها. ويساورنا القلق أيضا إزاء الجهود الرامية إلى دمج أفراد فاغنر في فيلق أفريقيا التابع لروسيا.

وما زلنا نعتقد أن التوصل إلى اتفاق سياسي أمر بالغ الأهمية لإطلاق عملية مجدية تفضي إلى الانتخابات التي طال انتظارها، ونؤيد بقوة جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإيجاد طرق مبتكرة لجلب وكلاء السلطة الرئيسيين إلى طاولة المفاوضات. ونجدد دعوتنا للقادة السياسيين الليبيين للالتزام بالمشاركة في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد على أن من يواصلون تأخير العملية يتحملون نصيباً كبيراً من اللوم مع مرور مزيد من الوقت بدون انتخاب حكومة شرعية موحدة.

وانتقالاً إلى مسألة الجزاءات، نشكر السفير يامازاكي على قيادته للجنة الجزاءات ونقدر الإحاطة التي قدمها اليوم عن أنشطة اللجنة. وما زال القلق يساورنا إزاء زيادة انتهاكات حظر الأسلحة والحظر المفروض على التصدير غير المشروع للنفط، الأمر الذي استلزم القيام بعدد أكبر من عمليات الاعتراض في إطارعملية إيريني التابعة للقوة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط. ونعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي على تخصيص موارد لرصد الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل ليبيا وتعطيلها. فوجود عملية إيريني ومثابرتهايشكلان رادعاً للمهربين المحتملين. كما أن جهودها تيسر تبادل المعلومات وتعزيز معرفتنا بشأن التهريب قبالة سواحل ليبيا. وترسل الزيادة في عمليات الاعتراض إشارة واضحة إلى أن ولاية عملية إيريني لا تزال مناسبة وضرورية، وسنؤيد القائمين بالصياغة، فرنسا ومالطة، في تجديد ولاية تفتيش السفن في حزيران/يونيه. ونشجع الدول الأعضاء

الأخرى على دعم وإثراء الجهود الرامية إلى تنفيذ حظر الأسلحة والنفط. والجهات التي تنتهك هذا الحظر متواطئة في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية المتدهورة في ليبيا.

وأخيراً، نرحب بقيام فريق الخبراء بتحديد الأفراد والكيانات المتورطين في انتهاكات حظر الأسلحة والجزاءات الأخرى التي فرضتها الأمم المتحدة والتحقيق معهم. ونحن ملتزمون باستخدام الجزاءات لردع التهديدات للسلام والاستقرار في ليبيا.

السيد تريتياكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك الممثل الدائم لليابان، السيد يامازاكي، على إحاطتيهما.

إننا مضطرون، في ضوء استمرار ازدواجية السلطة في ليبيا، إلى أن نستنتج أنه لا توجد آفاق لتسوية مستدامة. ويؤدي الركود السياسي الداخلي المستمر إلى تدهور الأمن، وبصفة عامة إلى تفتيت النظام وإلى تزايد السخط العام. وهذه الاتجاهات السلبية تشير إلى مدى أهمية مضاعفة الجهود لإيجاد حل يستند إلى المبادئ المعروفة لعملية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، بدون فرض أطر مصطنعة أو حلول خارجية، وبمشاركة ممثلي جميع المجموعات السياسية والقبلية في البلد، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة. وسيكون من الأهمية بمكان التركيز على تقديم الدعم من دون اتخاذ القرارات نيابة عنهم.

ولا شك في أنه من المهم أن تدعم جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المهتمة في هذه المرحلة عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهي أداة الأمم المتحدة الرئيسية في البلد، في بدء حوار شامل بين الليبيين ينتظر أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة موحدة قادرة على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في جميع أنحاء البلد وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لذلك. ومن حيث المبدأ، نؤكد من جديد دعمنا لجهود السيد باتيلي في هذا الصدد. ونعتقد أنه سيكون أفضل من وجهة نظر الحفاظ على استقرار الحالة في الجماهيرية السابقة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة.

لكن يبدو أنه ليس من الحكمة تجاهل مبادرات المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة تجاهلاً تاماً، لأنها تعمل على تحقيق نفس الأهداف في الأجل الطويل. ونؤكد على أهمية مواصلة عمل اللجنة المشتركة 6+6 في وضع التشريعات الانتخابية. ونرحب في هذ الصدد باستعداد مصر لمساعدة البرلمانيين الليبيين في التوصل إلى حل توفيقي. ويحدونا أمل صادق في أن يتفق مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة قريباً على تفاهم مشترك بشأن نتائج الاجتماع الذي عقد في بوزنيقة، بالمغرب. ونقدر أيضا الجهود المبذولة لتنظيم مؤتمر لعموم ليبيا معني بالمصالحة الوطنية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، والذي سيساعد في التغلب على انعدام الثقة بين أوسع طائفة ممكنة من القوى السياسية الليبية ويمكن أن يسهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الإشكالية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعقدها. ونحن ننتظر هذا المؤتمر بفارغ الصبر.

وعلى الرغم من عدم وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار في ليبيا، فإن الوضع ليس مثالياً على الإطلاق. فالحالة الأمنية هشة للغاية، كما رأينا من القتال الذي دار مؤخراً في طرابلس ومدن أخرى وعلى الحدود الليبية التونسية. ومما يثير القلق أيضا أن خلايا الهياكل الإرهابية الدولية والإقليمية تعزز مواقعها في البلد. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لدمج العناصر العسكرية المتفرقة في البلد ضمن جيش ليبي موحد، وذلك مهمة تتطلب جهداً كبيراً وإرادة سياسية. ومن المجالات المهمة الأخرى القضاء في نهاية المطاف على الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا. وندعو إلى انسحاب متزامن ومتوازن وتدريجي ومرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية.

وإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. ونشدد على أهمية تفعيل نظام التفتيش الخاص في عرض البحر قبالة سواحل ليبيا المنشأ بموجب القرار 2292 (2016). ولسوء الحظ، لا يمكننا أن نقول نفس الشيء عن العمل الذي تقوم به عملية إيريني التابعة للقوة البحرية الأوروبية

في البحر الأبيض المتوسط، التي تثير أنشطتها تساؤلات جدية منذ أكثر من عام تتعلق بنطاق عملها الجغرافي ومهامها وخضوعها للمساءلة وتوافقها مع القرار 2292 (2016). ومن المقرر تجديد ولاية نظام التفتيش في أوائل حزيران/يونيه. وسيستند عملنا بشأن مشروع القرار إلى رأينا في إجراءات عملية إيريني فيما يتعلق بتيسير تنفيذ حظر الأسلحة.

وفي الختام، لا يمكننا أن نتجاهل تلميحات زميلنا الممثل الأمريكي حول ما يسمى بالوجود الروسي على الأراضي الليبية. وأود أن أضع له الأمور في نصابها. ظلت روسيا دائما تتخذ خطوات نشطة لتطبيع الحالة، سواء من خلال صيغ متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي. فقد عارضنا مغامرة الناتو في ليبيا عام 2011 ولم تكن لنا أي علاقة بانهيار البلد. وواصلنا الحفاظ على اتصالات بناءة مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين، وحثثناهم على الدخول في حوار وتسوية ودية. وأريد أن أكرر أنه عندما يتعلق الأمر بمسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا، فإننا نؤيد القيام بذلك بطريقة متزامنة ومتوازنة وتدريجية.

ونعتقد أن إمدادات الأسلحة والمرتزقة التي تزعزع استقرار البلد يجب أن تتوقف. وقد ظلت الحالة مستمرة منذ بداية النزاع في عام 2011، عندما أدى عدوان الناتو غير القانوني إلى انهيار الدولة الليبية. والآن نشهد منعطفا جديدا، حيث تقوم واشنطن بتوسيع وجودها العسكري في الجماهيرية السابقة بينما توجه إلينا أصابع الاتهام بتهكم. هناك معلومات متاحة على نطاق واسع في المصادر المفتوحة عن النشاط المتزايد على الأراضي الليبية للشركة العسكرية الأمريكية الخاصة أمينتوم، "دينكورب" سابقا. وبصفة خاصة، قيل لنا إن أخصائيوها يدربون بعض الوحدات في غرب ليبيا. وبالمناسبة، الشركة متعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية. ولئن كان تدريب القوات الليبية في حد ذاته أمر جيد، فإن ليبيا لا تزال تفتقر إلى قوات مسلحة موحدة. وفي ظل هذه الظروف، يثير تدريب جماعة واحدة فقط من الجماعات المسلحة الليبية، من دون السيطرة الواجبة من الحكومة، تساؤلات بشأن مهمة توحيد البلد وإعادة بناء أجهزته الأمنية.

ونود أن نسأل ممثل الولايات المتحدة عما تفعله تلك الشركة العسكرية تحديدا في ليبيا، وعلى أي أساس هي موجودة هناك، وكيف يتوافق عملها مع حظر الأسلحة المفروض على ليبيا. ويمكننا أيضا أن نفترض أن الأفراد الأمريكيين المتمركزين حول طرابلس مسلحون. ويتطلب إدخال الأسلحة الفتاكة إلى ليبيا، حتى لاحتياجات الحكومة، إذنا من اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، ولكن اللجنة لم تتلق أي طلبات من هذا القبيل.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام باثيلي على معلوماته الثاقبة والواقعية بآخر المستجدات بشأن الحالة في ليبيا. كما أرحب بالسفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم. وأود اليوم أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، لا بد من معالجة المأزق السياسي المستمر. إن لعدم إحراز تقدم في العملية السياسية تأثير سلبي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ليبيا وكذلك على الاستقرار الإقليمي. ولئن كانت اليابان ترحب بالجهود والمبادرات الإقليمية للجمع بين أصحاب المصلحة لمناقشة سبل المضي قدما، فإننا نشدد على أن تلك الجهود ينبغي أن تكون متضافرة تحت رعاية الأمم المتحدة، تنهض بعملية سياسية بقيادة ليبية وملكية ليبية. ومن الحيوي أن يدعم المجتمع الدولي مبادرة الممثل الخاص دعما كاملا. وتحث اليابان أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين على وضع تطلعات الشعب الليبي فوق مصالحهم من أجل السلام والاستقرار في ليبيا وعلى ترشيح ممثليهم في الاجتماعات التحضيرية من دون تأخير أو شروط مسبقة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتزام الممثل الخاص المستمر بضمان الشمولية في العملية من خلال الانخراط لا مع الأحزاب السياسية والجهات الأمنية الفاعلة فحسب، بل كذلك مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

فالشمولية تكتسي أهمية بالغة كذلك لعملية المصالحة. إن تحقيق المصالحة الوطنية والمحلية الشاملة والقائمة على الحقوق من خلال

ضمان العدالة والمساءلة هو أساس السلام والاستقرار المستدامين. وسيسهم إحراز تقدم في عملية المصالحة كذلك في الجهود المبذولة على المسار السياسي التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام ويكملها.

ثانيا، كما رأينا في الاشتباكات المسلحة الأخيرة في طرابلس والزاوية وبالقرب من معبر حدودي بين تونس وليبيا، فإن استمرار انعدام الأمن أمر يثير القلق. وسيكون من الحيوي التعجيل بالتنسيق والتعاون الرامي إلى توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في شرق وغرب البلد وسحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة.

ثالثا، يظل يساور اليابان قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا. إن التقارير الواردة عن الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والسيطرة المفرطة على المجتمع المدني والأشخاص ذوي الآراء المعارضة مثيرة للقلق. كما يجب التصدي على وجه السرعة للمخاطر الجسيمة التي يشكلها الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية الأخرى على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وتتطلع اليابان، في ذلك الصدد، إلى المناقشة غدا في الحدث المميز تحت رئاسة مالطة بشأن دور الشباب في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على إيمان اليابان بأن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال إنشاء حكومة موحدة وشرعية أمر أساسي للسلام والاستقرار المستدامين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. وسنظل ملتزمين بدعم ليبيا في ذلك المسعى.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا صباح هذا اليوم. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب أن تكون أولويتنا الجماعية هي إعادة إطلاق العملية السياسية في ليبيا. وتعيد فرنسا تأكيد دعمها للسيد عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام. إن وساطته ضرورية لتمكين ليبيا من المضي قدما نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وشاملة في جميع أنحاء أراضيها. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة الليبية على الالتزام بالحوار بحسن نية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشيد فرنسا بالجهود التي يبذلها الليبيون الذين يحشدون قواهم من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، بما في ذلك بدعم من المنظمات الإقليمية. كما ندعو السلطات الليبية إلى تمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من تنظيم الانتخابات البلدية في عام 2024، باعتبارها تمثل مرحلة مهمة في حياة البلد الديمقراطية. ويجب أن تسترشد كل هذه الجهود بهدف استعادة الوحدة في ليبيا. فلم يعد الوضع الراهن مقبولا للشعب الليبي، ويجب إعادة إطلاق العملية السياسية من أجل حكومة موحدة جديدة قادرة على قيادة البلد إلى الانتخابات. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري اعتماد ميزانية موحدة وإدارة شفافة للموارد الوطنية.

وعلى الصعيد الأمني، تبقى فرنسا مستعدة لدعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الليبية التي تعمل على توحيد الجيش، تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان. وبصفتنا رئيسا مشاركا مجموعة مخصصة، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نود أن نجمع تلك الجهات الفاعلة معا في أقرب وقت ممكن من أجل المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف.

ويظل يساور فرنسا قلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، ولا سيما حالات الاختفاء القسري والاعتقالات والاحتجاز التعسفي والسيطرة المفرطة على المجتمع المدني التي ذكرها الأمين العام بالتفصيل (S/2024/301). فيجب أن تتوقف الانتهاكات ويجب محاسبة المسؤولين عنها. كما يساورنا القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ونحث السلطات الليبية على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وستواصل فرنسا دعم استقرار ليبيا. فلا تزال التوترات الأمنية كبيرة، والفراغ السياسي لا يفيد سوى الميليشيات ويمكن التدخل الأجنبي، الذي يزعزع استقرار البلد والمنطقة بأسرها. وتشهد التوترات الأخيرة بين الميليشيات في العاصمة على الحاجة الملحة إلى انتقال سياسي وأمني في ليبيا. وفي ذلك السياق، تشدد فرنسا على أهمية التنفيذ الكامل لوقف

إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونكرر دعوتنا إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعمل فرنسا أيضا على دعم الاستقرار في المنطقة، كما يشهد على ذلك المؤتمر الدولي الإنساني المعني بالسودان الذي شاركنا في رئاسته أمس في باريس، إلى جانب ألمانيا والاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، وكما هو الحال دائما، سنعمل بروح بناءة مع جميع أعضاء المجلس، إلى جانب مالطة، لتجديد عملية إيريني التابعة للقوة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط في حزيران/يونيه.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، إلى جانب غيانا (A+3).

تشكر المجموعة الممثل الخاص للأمين العام باثيلي على معلوماته بآخر المستجدات بشأن الحالة ليبيا. كما نشكر السفير يامازاكي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، على إحاطته بشأن عمل اللجنة. ونعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لليبيا وترحيبنا بحضوره في جلسة اليوم.

لا تزال مجموعة الأعضاء الأفارقة في المجلس زائداً واحداً ملتزمة التزاماً راسخاً بأن تكون ليبيا سلمية ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وبينما يعقد المجلس إحاطة أخرى بشأن الحالة في ليبيا، سنركّز على عدة مسائل.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نشير بقلق بالغ إلى أنه حتى الآن، بعد مرور 13 عاماً على بدء الأزمة، لا تزال ليبيا في مأزق سياسي. ولا يزال البلد يكابد مأزقاً سياسياً عميقاً وعدم استقرار، تكتنفه الانقسامات الداخلية. ومع عدم تحديد مواعيد جديدة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، نعتقد أن هذه الحالة ستزيد من عدم الاستقرار السياسي وتزيد من تقويض قدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها.

اليوم، لا يزال الليبيون يأملون في إحراز تقدم نحو انتخابات ناجحة وذات مصداقية تضع البلد على طريق المصالحة الوطنية. لا يحتاج الليبيون إلى المزيد من الخطابات الجيدة. إنهم بحاجة إلى العمل، وهم بحاجة إليه الآن. إن هذه العملية باتت تستغرق وقتاً أطول مما ينبغي، ويشكل الوضع السياسي الهش الحالي وصفة للفوضى وانعدام الأمن.

وفي هذا السياق، تكرر المجموعة دعوتها لجميع الجهات المعنية إلى دعم جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي، والمشاركة الكاملة فيها، والتوصل دون مزيد من التأخير إلى توافق في الآراء بشأن القوانين الانتخابية وإجراء انتخابات من شأنها أن تساعد على استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلد. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة شاملة، مع الاتفاق على الطريق إلى الأمام نحو التنمية المستدامة والاستقرار والازدهار والسلام والمستقبل الديمقراطي لجميع الليبيين. لذلك نشجّع الممثل الخاص باتيلي على مواصلة إشراك الجهات الفاعلة الليبية لاستئناف المناقشات السياسية التي ستحقق تقدماً نحو الانتخابات.

كما نناشد جميع الزعماء السياسيين المشاركة بحسن نية ودعم دور الوساطة الذي تضطلع به المنظمة والمشاركة البنّاءة في الاجتماعات التي يعقدها الممثل الخاص باتيلي بغية معالجة المسائل التي لم تُحلّ بعد من أجل إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية بنجاح.

ينصبّ التركيز أساساً على تعزيز الحوار وحلّ المسائل وضمان نجاح العملية الانتخابية. وفي ذلك الصدد، ندعو الأمين العام وممثله الخاص إلى تعزيز مساعيهما الحميدة في وضع خطة واضحة ومحددة زمنياً لعملية سياسية فعالة. وينبغي أن تهدف تلك الخطة إلى التعجيل بإنهاء جميع الفترات الانتقالية وأن تتوج بإجراء انتخابات وطنية.

ونحيط علماً بالاجتماع الذي عُقد في 10 آذار/مارس بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية. ونشدد أيضاً على ضرورة تقارب وتكامل الجهود الجارية التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية لتجنب ازدواجية الجهود في ليبيا.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، تُعرب المجموعة عن قلقها إزاء التوترات المستمرة والاشتباكات المتقطعة بين الجماعات المسلحة في

ليبيا، على الرغم من تعليق اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، وهي حقيقة ننوه بها بشكل إيجابي.

بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن بعض الجهات الفاعلة الخارجية قد ساهمت بشكل كبير في عدم الاستقرار في ليبيا. وقد حولت تلك الجهات الفاعلة الأموال والأسلحة إلى مختلف الوكلاء، واضعة مصالحها الشخصية فوق رفاهية الشعب الليبي. وقد زاد هذا التفاقم من تعقيد مسار ليبيا نحو إنهاء النزاع العنيف وإنشاء مؤسسات دولة مستقرة.

وتكرر المجموعة، إدراكاً منها للتأثير السلبي لتلك الجهات الفاعلة الخارجية، التأكيد على أن انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا أمر ملحّ. إن رحيلهم أمر حاسم لتهيئة بيئة مواتية وملائمة لدفع العملية السياسية الجارية، وإرساء الأمن والاستقرار في ليبيا، والحفاظ على وحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

تعدّ عملية المصالحة في ليبيا خطوة حاسمة نحو تضميد الجراح في المجتمع الليبي وتعزيز الوحدة الوطنية. لذلك نشجّع جميع الليبيين على المشاركة في هذه العملية بكل إخلاص والعمل من أجل التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، نؤكّد على ضرورة الإعداد الجيد لإنجاح مؤتمر المصالحة المقبل. كما نحثّ جميع الأطراف على دعم تلك العملية. وفي ذلك الصدد، نرحّب بالدور الذي ما فتئ الاتحاد الأفريقي يضطلع به من خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا.

وعلى الصعيد الإنساني، تكرر المجموعة التأكيد على الحاجة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية لصالح السكان وتدعو جميع القادة الليبيين إلى تحمل مسؤوليتهم وتوحيد جهودهم، بما في ذلك من خلال إدارة إعادة إعمار درنة وغيرها من المناطق المتضررة من الفيضانات.

كما نكرر التأكيد على قلقنا البالغ إزاء استمرار الوضع المزري للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا الذين لا يزالون معرضين للمخاطر الجسيمة التي تكتنف الحماية. كما أن عمليات الترحيل والطرد الجماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء في ظروف غير إنسانية تثير قلقاً بالغاً.

لذلك نواصل حثّ السلطات الليبية على العمل بفعالية بدعم من المجتمع الدولي من أجل تحسين حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

وفيما يتعلق بالعقوبات، تود المجموعة التذكير بأهمية حماية الأصول الليبية المجمدة وإعادتها. ينبغي إعادة توجيه هذه الأموال نحو دعم الشعب الليبي وإعادة بناء البلد. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامتها وقيمتها، وضمان أنها لا تخدم سوى مصالح الليبيين.

في الختام، تؤكد المجموعة مجدداً تضامنها الثابت مع الشعب الليبي الصامد خلال هذه الأوقات الصعبة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنهم سيتغلبون على العقبات التي يواجهونها. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن توجّه الإرادة السياسية الفعالة والحقيقية ليبيا نحو السلام والاستقرار ومستقبل أكثر إشراقاً.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري الممثل الخاص باتيلي والسفير يامازاكي على إحاطتيهما، وأرحب بمشاركة الوفد الليبي في جلسة اليوم.

إن ليبيا تمرّ بمنعطف حاسم في عمليتها السياسية ومساعيها لتحقيق ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. ومن المؤسف أننا ما زلنا نشهد تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهي خطوة حاسمة لوضع الأساس للعملية السياسية برمتها في ليبيا.

في الوقت نفسه، يواجه الناس العاديون التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تفتأ تتعمق والناجمة عن تأخر العملية السياسية والافتقار إلى الحكم الوطني الموحد. إن سلسلة من الاشتباكات الأخيرة، التي شاركت فيها جماعات مسلحة محلية، تبيّن الوضع الأمني الهش في ليبيا.

في هذه اللحظة الحرجة، يشدد الوفد على عدة نقاط.

أولاً، ينبغي للقادة الليبيين الرئيسيين أن يستجيبوا، دون شروط مسبقة، لجهود الممثل الخاص الرامية إلى دفع العملية السياسية قدماً،

ولا سيما بترشيح ممثلين إلى الاجتماع التحضيري لحل المسائل المعلقة بشأن مشاريع القوانين الانتخابية.

إن أي مبادرة أحادية الجانب تسعى لتحقيق مصالح سياسية ضيقة ستعرّض للخطر العملية السياسية التي طال انتظارها في ليبيا، مما يُحبط تطلعات الليبيين نحو الديمقراطية، بقيادة قادة من اختيارهم. لقد حان الوقت لأن تعطي جميع الأطراف المعنية الأولوية للمصالح الوطنية قبل مصالحها الذاتية.

وعلى نفس المنوال، يشدد وفد بلدي على أنه ينبغي لجميع السلطات المعنية أن تدعم جهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا لتنظيم انتخابات محلية هذا العام، كما أعلن في كانون الثاني/يناير، من خلال تخصيص ميزانيات كافية وضمان بيئة آمنة.

ونتوقع أن تمهّد جهود المصالحة الوطنية المستدامة، جنباً إلى جنب مع العملية السياسية وعلى أساس مبادئ العدالة الانتقالية والمساءلة، الطريق لسلام وأمن دائمين في ليبيا. وفي ذلك الصدد، من المخيب للآمال أن نسمع أن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، قد تأجل.

ثانياً، ينبغي للسلطات الليبية أن تواصل الإصلاحات الاقتصادية والمالية من أجل إدارة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة لموارد الدولة، وينبغي أن تواصل بذل الجهود لإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي. يظهر تقرير الأمين العام الأخير (S/2024/301) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سلسلة من الأعراض التي تشير إلى أزمة اقتصادية محتملة.

إن الاحتجاجات الأخيرة التي قام بها الشعب الليبي مدفوعة إلى حد كبير بتراكم تدهور مستويات المعيشة وتفاقم بسبب الانخفاض الحاد الأخير في قيمة الدينار الليبي. كما أن مظالم السكان المحليين تعتمل جراء عدم توزيع الموارد الوطنية المخصصة لإعادة الإعمار في شرق ليبيا التي تضررت من الفيضانات المدمرة في أيلول/سبتمبر 2023 توزيعا عادلا وشفافا. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي دعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى إنشاء منبر وطني منسق لإعادة تعمير المناطق المتضررة من الفيضانات.

ثالثا، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بمسؤوليتها في تنفيذ الجزاءات المفروضة لضمان انتقال سياسي ناجح وصون السلام والأمن في ليبيا. وكما يتبين بوضوح من تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) في العام الماضي (انظر S/2023/673)، فإن انتهاكات حظر الأسلحة متفشية عبر حدود البلد التي يسهل اختراقها، ولا سيما عبر الحدود مع السودان وممرات البحر الأبيض المتوسط، مما يهدد الاستقرار الإقليمي الهش بالفعل. وفي هذا السياق، تؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط التي تقوم بها القوة البحرية الأوروبية من أجل التصدي لصفقات الأسلحة والنفط غير المشروعة وتشدد على أهمية دعم الدول الأعضاء بقوة لأنشطة فريق الخبراء.

وأخيرا وليس آخرا، من الضروري بذل جهود دولية متسقة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا ولمعالجة الأسباب الجذرية لهذا التحدي العابر للحدود معالجة كلية. وفي كل عام، يموت الآلاف من الناس بشكل مأساوي أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط. ويتم اعتراض عشرات الآلاف من الأشخاص وإعادتهم إلى الشواطئ الليبية ثم احتجازهم في ظروف صعبة. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي السلطات الليبية إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل مراكز الاحتجاز وإلى السماح بالوصول غير المقيد إلى تلك المرافق لأغراض إنسانية.

في الختام، يشدد وفد بلدي على أهمية الإصلاحات المستمرة في القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية ويؤيد أيضا الدور الحاسم الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي والسفير يامازاكي على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة زميلنا العزيز ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، لا يسعنا أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يزال من الضروري إيجاد حل توفيقي للتمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى اتباع نهج أكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي الذي يجب أن يعمل على دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي غياب تسوية حقيقية شاملة للجميع وموحدة، سوف تعرقَل تطلعات الليبيين المشروعة لإجراء الانتخابات وتحقيق السلام. ولذلك، تدعو سويسرا جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى مواصلة الحوار بحسن نية ومن دون شروط مسبقة تحت رعاية المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

ثانيا، يعتمد نجاح العملية السياسية على تهيئة بيئة مؤاتية. وهو ما يتطلب احترام حقوق الإنسان والتوقف الفوري عن قمع المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يشكل إسكات أصوات الصحفيين والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني اعتداء خطيرا على حرية التعبير. وتواصل سويسرا، بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين، العمل مع مختلف الشركاء الذين يساورهم قلق مماثل إزاء استمرار تقلص الحيز المدني في ليبيا. وعلاوة على ذلك، يكمّل نجاح العملية السياسية عمليةَ مصالحة وطنية شاملة للجميع قائمة على سيادة القانون ومتمحورة حول الضحايا. ولذلك، ندعم بنشاط المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة مثل المؤتمر المعني بالعدالة الانتقالية الذي عُقد في 26 شباط/فبراير ونظمه المجلس الرئاسي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتزام المجلس الرئاسي في الفترة السابقة للمؤتمر وأثناء انعقاده.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى حالة الهجرة في ليبيا. غدا، سيناقش المجلس مسألة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بوضع المهاجرين في ليبيا أو العابرين لها. وتعرب سويسرا عن قلقها إزاء اكتشاف ما لا يقل عن 65 جثة لمهاجرين في مقبرة جماعية في جنوب غرب ليبيا وتدين مرتكبي هذه الجرائم. ولا بدّ من محاسبتهم. ويذكرنا هذا الاكتشاف بالحاجة الملحة إلى استجابة منسقة لمواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في ليبيا.

لا يمكن تحمل الوضع السياسي الراهن في ليبيا. وتدل الاشتباكات المسلحة التي وقعت في طرابلس الأسبوع الماضي والتوترات التي أدت إلى إغلاق معبر رأس جدير الحدودي على تزايد عدم الاستقرار الذي لا يخدم بأي حال من الأحوال مصالح السكان.

وتُظهر الذكرى الحزينة يوم أمس للنزاع الدائر في السودان، الذي أثر أيضا تأثيرا مدمرا على المنطقة، الحاجة الملحة لمنع التصعيد في ليبيا والالتزام بعملية سياسية. وهو ما يتطلب مجتمعا دوليا أكثر تماسكا وعدالة انتقالية حقيقية واستقرارا أكبر. ولهذا السبب، ستواصل سويسرا انخراطها في ليبيا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي والممثل الدائم لليابان، السفير يامازاكي، على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بحضور ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أنوه بتعيين السيدة ستيفاني كوري مؤخرا نائبة للممثل الخاص وأن أشكر الأمين العام على إعداد التقرير (S/2024/301) لهذه الجلسة.

سيركز وفد بلدي بيانه على النقاط التالية:

أولا، حالَ الجمود السياسي دون تحقيق تطلع الشعب الليبي إلى العودة إلى الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. وتأمل إكوادور أن تجدد الجهات الفاعلة الليبية التزامها بالمشاركة، بدون شروط مسبقة، في اتفاق سياسي يمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وفي هذا السياق، ينظر بلدي باهتمام في مبادرة جامعة الدول العربية لتيسير الحوار وحل المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات، والتي نعتقد أنها ينبغي أن تكون مكملة للعملية التي طرحها الممثل الخاص.

ثانيا، لا غنى عن إنشاء حكومة موحدة ومعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها، بما في ذلك إعادة بناء المناطق المتضررة من العاصفة دانيال وإدارة مواردها لمستقبل السلام والاستقرار في ليبيا. ولذلك، تشدد إكوادور على أهمية الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي

للنهوض بعملية المصالحة الوطنية التي يدعمها الاتحاد الأفريقي وستتابع عن كثب التطورات المتعلقة بمؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المقرر عقده في 28 نيسان/أبريل في سرت، ليبيا، قبل تأجيله.

ثالثا، في المجال الأمني، تبعث التوترات والاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن في مناطق مختلفة من البلد على القلق، وكان آخرها نشوب صدام بين الجماعات المسلحة في طرابلس في 11 نيسان/أبريل. وتشجع إكوادور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 وتؤيد دعوة الممثل الخاص الموجهة إلى الجهات الأمنية الفاعلة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات.

أخيرا، أبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن الاكتشاف الأخير، في مقبرة جماعية في جنوب غرب ليبيا، لما لا يقل عن 65 جثة لمهاجرين قيل إنهم لقوا حتفهم أثناء نقل المهربين لهم عبر الصحراء. وتكرر إكوادور نداءها إلى السلطات الليبية، بالتعاون مع المجتمع الدولي والشركاء في المنطقة، لحماية حقوق هؤلاء الأشخاص وتفكيك شبكات الاتجار العاملة في بلدها.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي والسفير كازويوكي يامازاكي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

واصلت الأطراف في ليبيا مؤخرا المشاركة في حوار بشأن العملية الانتخابية. وتوصلت إلى عدد من نقاط التوافق. وتحيط الصين علما بأن جامعة الدول العربية عقدت في آذار/مارس مؤتمرا بشأن ليبيا في القاهرة لتشجيع الأطراف الليبية على مناقشة مسائل مثل إنشاء لجنة تقنية وتشكيل حكومة موحدة. وتأمل الصين أن تتصرف جميع الأطراف في ليبيا بما يخدم المصالح الوطنية للبلد من خلال مواصلة تسوية خلافاتها عبر الحوار والتشاور وإحراز تقدم في العملية السياسية. وتدعم الصين جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي وتأمل أن تتمسك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمبدأ تولي الليبيين للقيادة وامتلاكهم لزمام الأمور وأن تضطلع بدور بناء في تعزيز الحوار والتشاور. وقد أكدت الأطراف الليبية التي حضرت اجتماع جامعة الدول العربية بشأن ليبيا مجددا رفضها للتدخل الخارجي في العملية السياسية الليبية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الإنصات إلى أصوات وشواغل الأطراف الليبية واحترام سيادة ليبيا وسلامة أراضيها والامتناع عن فرض حلول خارجية عليها. وتدعو الصين القوات المسلحة الخارجية والمرتزقة إلى الانسحاب من ليبيا في أقرب وقت وبطريقة سلسة ومنظمة.

وفي الوقت نفسه، ننوه بأن لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا تبذل جهودا حثيثة من أجل تشجع ليبيا على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وتشيد الصين بجمهورية الكونغو على دورها المهم وتدعم جهودها الرامية إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وتأمل الصين أن يُعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن وأن تغتنم جميع الأطراف في ليبيا هذه الفرصة للنهوض بعملية السلام والمصالحة وبناء توافق في الآراء من أجل الوحدة والتضامن وإعطاء زخم جديد لعملية الانتقال السياسية والتنمية الطويلة الأجل في ليبيا.

لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا معقدة وخطيرة. وقد اندلعت في الآونة الأخيرة اشتباكات متعددة في طرابلس والزاوية وعمدت بعض القوات المسلحة إلى التعجيل بتدريباتها العسكرية ورفع درجة استعدادها القتالي. ويثير ذلك قلق الصين وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى ممارسة ضبط النفس وتعزيز التواصل والثقة المتبادلة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وحل النزاعات والخلافات وصون السلام الذي تحقق بجهود مضنية.

عُثر في آذار/مارس على 65 جثة لمهاجرين في مقابر جماعية في جنوب غرب ليبيا. وقد وقعت في السنوات الأخيرة حوادث بحرية مأساوية متكررة شملت مهاجرين ولاجئين قبالة سواحل ليبيا، وهو أمر مفجع. وتحث الصين البلدان الأوروبية المعنية على التعامل مع مسألة المهاجرين واللاجئين بعقلية منفتحة تستوعب حالتهم وعلى حماية حق هؤلاء المهاجرين واللاجئين في الحياة واحترام حقوقهم الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم بناء لليبيا من أجل مساعدة البلد في تحسين تعامله مع مسألة المهاجرين واللاجئين وتكثيف مساعداته الإنسانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أتوجه بالشكر للممثل الخاص باتيلي ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا.

لا تزال ليبيا تعاني من حالة من الشلل السياسي تمنع المواطنين الليبيين من اختيار قادتهم. وما زلنا ندعم جميع الجهود التي ترمي إلى الدفع قدما بعملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتطلب التغلب على المأزق وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أجواء آمنة التوصل إلى حل وسط وتوافق سياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد دعمنا الثابت للممثل الخاص للأمين العام وما يبذله من جهود لتيسير إجراء حوار شامل للجميع من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك. وفي ظل استمرار الشلل السياسي، يظل التأكيد مجددا على دعمنا الجماعي لجهود الممثل الخاص أمرا حاسما. ويجب أن يسترشد أصحاب المصلحة الليبيون الرئيسيون بالمصالح الوطنية العامة وأن يشاركوا بشكل بناء في تلك المبادرة، بما في ذلك ما يتعلق بربط مشاركتهم بشروط مسبقة محددة.

وثمة أهمية أساسية لأن تكمل أي جهود أو مبادرات إقليمية جهود عملية الأمم المتحدة وألا تقوضها. ونشدد أيضا على ضرورة أن تدعم السلطات الليبية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنظيم الانتخابات البلدية هذا العام. ويجب توفير ما يلزم من تمويل وموارد في وقت مناسب.

وتشدد مالطة على أن أي عملية سياسية من هذا القبيل يجب أن تكفل أيضا المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة كناخبة ومرشحة ومراقبة. ويجب أن تشمل على قدم المساواة آراء جميع أصحاب المصلحة الليبيين وأن تسهل المشاركة النشطة والهادفة والشاملة للشباب والمجتمع المدني.

ويجب أيضا أن ينعكس هذا النهج الذي يشمل المجتمع بأسره على جبهة المصالحة الوطنية. ونأمل أن تُكلل الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بالنجاح ونشيد بعمل الاتحاد الأفريقي لتحقيق ذلك. وهذا معلم مهم يوفر فرصة للتوصل إلى اتفاق سياسي أوسع نطاقا مع العمل في نفس الوقت على تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا. إن البيئة السياسية الهشة تفرض سياقا أمنيا محفوفا بالمخاطر حيث تستمر التوترات والاشتباكات المتفرقة.

ومن الأمثلة المثيرة للقلق الاشتباكات المسلحة الأخيرة في طرابلس ورأس جدير القريبة. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بالترتيبات الأمنية في طرابلس عقب شهر رمضان، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار. ويتطلب العمل المتواصل للجنة العسكرية المشتركة 5+5 والتدابير الأخرى التي تسعى إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية دعمنا الكامل. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان حماية المدنيين وكفالة حقوقهم الإنسانية.

ويتفاقم انعدام الأمن في ليبيا بسبب استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة، الذين ينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل، وجراء انتشار الأسلحة تحت سيطرة جهات عدة من الدول وغير الدول. ويؤكد ذلك استمرار أهمية تنفيذ حظر الأسلحة الليبي والدور الحاسم الذي تؤديه العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) في هذا الصدد. ونتطلع إلى تجديد القرار 2684 (2023) الذي يأذن باتخاذ تلك التدابير بحلول نهاية أيار/مايو.

بينما نناقش نظام الجزاءات، نؤكد اعتقادنا أن فرض تجميد الأصول يصب في مصلحة ليبيا وشعبها. ويجب الاستمرار في تحديد الأموال الليبية المودعة في الخارج وتجميدها وإعلانها تمهيدا لإعادتها إلى الوطن في نهاية المطاف.

وندعم بقوة عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن حماية الطفل. وفي ذلك السياق، نرحب بالتزام

وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوحدة الوطنية بوضع قوانين جديدة لحماية الأطفال وتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، ونشجع السلطات على اعتماد هذه القوانين وتنفيذها على وجه السرعة.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم مالطة لجميع الجهود الرامية إلى توحيد ليبيا. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان سير ليبيا على طريق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل لجميع مواطنيها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيدة الرئيسة، في البداية أهنئكم ووفد مالطة على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر السيد باتيلي على إحاطته وأشكر ممثل اليابان على إحاطته بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

إن العالم يمر هذه الأيام بأزمات معقدة ومتعددة وبالأخص في الستة أشهر الماضية. والجميع شاهد ولا يزال يشاهد بالصوت والصورة حجم المآسي والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مشهد كشف قناع الكثيرين وتبين فيه ازدواجية المعايير. ولا يزال المجلس عاجزا عن تنفيذ قراراته بوقف إطلاق النار، وكان آخرها القرار 2728 (2024). فهل سيتم وضع الكيان الصهيوني تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لعدم امتثاله وتهديده للمدنيين وانتهاكه للقانون الدولي الإنساني؟

أعلم أنكم تستغربون أني بدأت بياني عن الوضع في فلسطين، كون الإحاطة عن الوضع في ليبيا. أنا هنا أذكّركم بمسؤولياتكم تجاه العالم في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وكلامي أيضاً للذين يرفعون شعارات العدالة وحقوق الإنسان، لأننا ما زلنا نسمع البعض يُنظّر علينا ويوجّه انتقاداته للوضع في بلدي، ويعطينا دروساً في مبادئ الإنسانية والديمقراطية، وفي ذات الوقت عميت أبصارهم عن مشاهد القتل والدمار في غزة، وصُمّت آذانهم عن صرخات الأطفال والنساء تحت الأنقاض، وصمتت أفواههم عن قول الحق والتفريق بين المعتدي والمعتدى عليه، بين الظالم والمظلوم، وبين المقاوم الذي يدافع عن نفسه والمغتصب لأرضه.

لقد مرّ أكثر من 13 عاماً منذ أن وضعت بلدي تحت الفصل السابع في ظروف كلنا نعلمها جيداً، ومرّ علينا قرابة 9 مبعوثين، والسؤال الذي يدور في أذهان الليبيين دائماً: إلى متى سيستمر هذا الحال؟ وماذا يمكن أن يفعل مجلس الأمن بعد عجزه طيلة هذه السنوات على إنهاء انقسامه وإيقاف التدخلات المباشرة وغير المباشرة في البلد، والتي تفاقمت حتى وصلنا إلى ما نحن فيه اليوم؟

فالشعب الليبي يتابع جلساتنا هذه، ولكنه أصبح يعرف أيضاً أنه لن ينتج عنها أي شيء جديد، باستثناء بعض البيانات والتصريحات المكررة، واستمرار حلبة المصارعة السياسية داخل المجلس، ثم انتظار الجلسة القادمة والتي تليها، والتي للأسف لن تختلف عن سابقاتها. لماذا؟ لأن ما يصدر من قرارات لا يُطبّق، ولأنه لن يتم الكشف عن المعرقلين، سواء كانوا أفراداً أو دولاً. أتمنّى أن تُذكّروني متى كانت آخر مرة وضع فيها أي معرقل على قائمة العقوبات؟

تتحدثون عن تدفق السلاح إلى بلدي ودور لجنة الجزاءات التي أشعر بالشفقة على من يترأسها على مدار السنوات. لقد أصبحت ليبيا تصدّر السلاح من خلال التهريب وغير ذلك، وماذا يفعل المجلس تجاه هذا الأمر؟ لا شيء. وأنتم تعلمون كيف يدخل السلاح وممّن. لذا ربما حان الوقت لحفظ ماء الوجه ورفع ليبيا من الفصل السابع وإنهاء مسلسل العقوبات، لأنه لا جدوى أو معنى لبقائنا على هذا الحال. وربما حينها سنجد لأنفسنا وبأنفسنا سبل الحل ومخرجاً من هذه الأزمة، ونستطيع بعزيمة أبنائنا إنهاء كافة أنواع التدخّل الخارجي.

وفي هذا الإطار، ورغم تعبيرنا مراراً عن أهمية الدور الأممي في الوساطة وإيجاد حلول عملية للأزمة، إلا أن الوقت قد حان أيضاً لتقديم الدعم الحقيقي للمبادرات الوطنية الصادقة. فكما نسمع دائماً من المجلس أن من المهم دعم الملكية والقيادة الليبية للحل، كونه السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة وإنهاء الحلقة المفرغة التي تمرّ بها البلد. وفي هذا الصدد، نكرّر أهمية أن تكون أي مبادرات مقدّمة فاعلة

وعملية يمكن تطبيقها وبجدول زمني محدد، تهدف للتوافق على النقاط الخلافية والعالقة من أجل إجراء الانتخابات الوطنية العامة، انتخابات شفافة ونزيهة وبقوانين عادلة يمكن تطبيقها وتحترم نتائجها من الجميع، وذلك لإنهاء المراحل الانتقالية الهشّة، ويمكن من خلالها بناء مؤسسات الدولة الموحّدة، التشريعية والتنفيذية، والتي تستمد شرعيتها من الشعب.

إن الخطوة الأهم والتي ستضع الليبيين على المسار الصحيح للحل الشامل هي المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة وإصلاح النسيج المجتمعي، فمن دون ذلك لا يمكن الوصول إلى توافق حقيقي، وستظل جميع الحلول السياسية المقدّمة هشة وغير مكتملة، ولنا في التجارب السابقة خير مثال. إن مسار المصالحة الوطنية لم يتم الاهتمام به بشكل كافٍ خلال السنوات الماضية، حتى من خلال المبادرات الأممية المختلفة، لأن الجهود في كل مرة كانت تنصب في خلق مسارات متعددة ومتوازية لا تلتقي، ولا أرضية أو قاعدة صلبة يمكن البناء عليها، وهذه القاعدة في وجهة نظرنا هي قاعدة المصالحة الوطنية. وهنا وجب التوضيح أننا نعلم أن مسار المصالحة طويل وشاق، ولكن يمكن من خلاله البدء بالاتفاق على عقد مجتمعي وأساس لبناء الثقة بين الجميع، ليكون رادفاً وداعماً للمسار السياسي والمسارات الأخرى.

لذا فإننا ندعو الجميع لدعم جهود المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي، ونرجو أن يكون هناك دور مكمل للأمم المتحدة من خلال مبادراتها، من أجل إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام والذي لا زال يواجه تحديات، مع الأخذ في الاعتبار مشاغل جميع الأطراف الليبية بكافة انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم المختلفة، حتى يكون مسار المصالحة هو القاعدة التي يمكن من خلالها دعم كل المسارات المتعثرة الأخرى، سواء كانت السياسية أو العسكرية أو الأمنية أو الاقتصادية، وصولاً إلى الانتخابات التي يتطلّع إليها جميع الليبيين على حد سواء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.